شناشيل

قواتنا الأمنية في سن الردع!

■ عدنان حسين

يا ما شاء الله .. يا ما شاء الله! فلتهلل الأمهات ولترقص الأخوات وليدبك الآباء والأخوة وليُنشد الأبناء والبنات عند بدء يومهم الدراسي وعند انتهائه، فلقد أصبحت لدينا قوات أمنية تطبّق بكفاءة ستراتيجية الردع بعد ثماني سنوات من الانحشار في زجاجة تكتيك الصدّ. وبهذه المناسبة يسرني أن أقترح على برلماننا الهمام ترسيم يوم الجمعة ٢٧ مايس ٢٠١١ عيداً وطنياً باسم "عيد الردع".
حتى يوم الخميس ٢٦ مايس ظلّت قواتنا الأمنية لا تقدر، لأسباب لم نزل نجهلها، على الردع، وهذا معناه، حسب الموسوعات السياسية والعسكرية، العمل من طرف ما على ثني أو منع طرف آخر عن القيام أو التفكير بتصرف أو سلوك معين ضار به (الطرف الأول) أو يمكن أن يشكل تهديدا لمصالحه أو لأهدافه أو لموقعه أو لمكانته. كانت هذه القوات في السنوات الماضية تصدّ فقط، أو بالأحرى تحاول أن تصدّ، ولا تنجح!. وهكذا أخذت القوى الإرهابية راحتها على التمام في تنفيذ عملياتها التفجيرية والتفخيخية والكاتمية من دون خوف من قصاص أو ردع. والذين نجحت هذه القوات في اعتقالهم من عتاة الإرهابيين، وأدخلتهم في السجون والمعتقلات من أبوابها هرّبهم مسؤولون في هذه القوات من الشبابيك، بل من الأبواب نفسها في الغالب!
وفي هذا الإطار(الصدّ) لاحقت هذه القوات النشطاء الشباب الذين دعوا إلى التظاهر في ٢٥ شباط الماضي وما بعده لمطالبة القوى السياسية الحاكمة بمكافحة الفساد المالي والإداري من أجل توفير الكهرباء وفرص العمل ومفردات الحصة التموينية والخدمات الصحية والتعليمية والبلدية، وبإصلاح النظام السياسي عموماً بتنظيفه من أدران الطائفية والمحاصصة... لاحقت هذه القوات النشطاء إلى المقاهي والمطاعم واعتقلتهم واعتدت عليهم أمام الأنظار أولاً ثم في الأقبية السرية.. كل هذا من دون سند قانوني، وتعدياً على الدستور الذي يمنع الاعتقال الكيفي ويحرّم التعذيب وكل أنواع المعاملة السيئة.
لكن الآن، واعتباراً من يوم الجمعة ٢٧ مايس دخلنا مع قواتنا الأمنية في عهد جديد، هو عهد الردع (أكرر اقتراحي إلى مجلس نوابنا الميمون بإضافته إلى أعيادنا الكثيرة من أجل أن يتمتع النواب ومسؤولو الدولة المتعبون بالمزيد من أيام الراحة تخفيفا لهم من عملهم المضني)، ففي هذا اليوم بالذات لم تكتف قواتنا الأمنية باعتقال أربعة من المتظاهرين في ساحة التحرير، وإنما أيضاً دهمت مقراً علنياً لإحدى مجموعات الناشطين الشباب، هي مجموعة "أين حقي"، وخرّبت اجتماعاً كانت تعقده للبحث في النشاطات المحتملة عند انتهاء مهلة المئة يوم التي ينتظرها العراقيون بفارغ الصبر كمن ينتظر أن تمطر السماء ذهباً، واعتقلت هذه القوات الهمامة، من دون أمر قضائي أيضاً، ستة أو أكثر من الشباب وأخذتهم إلى جهة مجهولة تطبيقاً لستراتيجية الردع التي تمكّنت منها وتشبّعت بها هذه المرة.
لا تبتئسوا من هذا الدهم والاعتقال الأمني الردعي، فالأمر لا يعدو كونه تجربة وتمريناً على ستراتيجية جديدة المقصود تطبيقها ضد الإرهابيين! أي أن ما قامت به قواتنا الأمنية هو من باب تعلم الحجامة برأس اليتامى! فليتحمل هؤلاء اليتامى (الشباب) ولنتحمل نحن معهم، ولتهلهل الأمهات ولترقص الأخوات وليدبك الآباء والأخوة ولينشد الأبناء والبنات... احتفالاً ببلوغ قواتنا الأمنية سن الردع!.

مصادر لـ(المدى): مشاريع الأقاليم مدفوعة من الخارج

تحركات في صلاح الدين لإعلانها إقليماً.. والعراقية: بغداد تنظر لتكريت معقلاً لصدام

□ بغداد/ اياس حسام الساموك

مروحيتان تجوبان سماء تكريت

في وقت كشف فيه مصدر محلي من حكومة صلاح الدين عزم بعض الجهات السياسية إعلان المحافظة إقليما، أكد مصدر نيابي وجود مخططات لدول إقليمية تقف وراء المشروع.
وأشار مصدر مقرب من رئيس مجلس المحافظة لـ"المدى" إلى وجود رغبات سياسية داخل صلاح الدين تنطوي على إعلان الأخيرة إقليما في حال استمرار الحكومة الاتحادية إهمال تكريت.
بيد أن مصدرا نيابيا من المحافظة لم يستبعد وقوف الحزب الإسلامي العراقي وراء المطالب التي بدأت تثار في هذه الأيام بجعل محافظة صلاح الدين إقليما، وذلك بالتعاون مع دول الجوار من اجل تنفيذ أجندات معينة.
وأضاف المصدر الذي فضل عدم ذكر اسمه في اتصال هاتفي مع "المدى" أن أعضاء مجلس محافظة صلاح الدين لا يلتزمون بآراء كتلهم بقدر التزامهم بـ"المناطقية"، على حد قول المصدر الذي استشهد بحادثة اختيار رئيس مجلس محافظة صلاح الدين الذي لم يكن على أساس الكتل الفائزة، بل تم اختياره لان ١٠ من أعضاء مجلس المحافظة وهم من قوائم مختلفة من سكنة سامراء وبالتالي فأن رئيس المجلس كان سامرائياً.
وتابع المصدر، وهو من القائمة العراقية، "إذا كانت الحكومة الاتحادية تنظر لنا، على أننا لسنا بعراقيين فلتحولنا إلى دولة أخرى كي نتخلص من هذا الحيف".
وكان زعيم القائمة العراقية البيضاء حسن العلوي قد أكد في تصريح سابق لـ"المدى" وجود جهات سياسية خاسرة وشيوخ عشائر وبعض الأشخاص في القائمة العراقية يسعون لتكوين ما يسمى بالإقليم السني بدعم خارجي إلا انه مني بالفشل بعد الاعتراضات التي جوبه بها من قبل سكان محافظات صلاح الدين والموصل والأنبار.
غير أن النائبة سهاد العبيدي عن القائمة العراقية ترى أن الحكومة المركزية تتعامل مع صلاح الدين على أنها معقل صدام حسين.
وتعرب العبيدي عن استغرابها من تصريحات بعض أعضاء الحكومة المحلية التي تطالب بتكوين إقليم في المحافظة، مشددة على أنها ومن خلال لقاءاتها المتكررة معهم لم تسمع بهذا الموضوع، إلا أنها سمعته من خلال وسائل الإعلام، مؤكدة عدم وقوف المحافظ "أبو مازن" مع الأمر.
إلا أن العبيدي وهي من محافظة صلاح الدين ترى هذه التهديدات للضغط السياسي والحصول على المطالب المشروعة التي سلبت منهم في الفترة التي تلت ٢٠٠٣، مشددة على أن أهالي المحافظة جميعا يقفون بالضد من فكرة الإقليم.
وعن المشاكل التي تعاني منها المحافظة أوضحت النائبة أن "أهمها الاعتقالات عبر قوات قادمة من بغداد دون أوامر قضائية أو تنسيق مع القوات الأمنية في المحافظة وان المعتقلين لا نعرف مصيرهم حتى اللحظة، فضلا عن ضعف الميزانية حيث لم تتسلم المحافظة حصتها بشكل كامل من الحكومة المركزية"، لافتة الى انها التقت بوزير البلديات ورأت أن حصة المحافظة من الخطة الاستثمارية كانت ٤,٧ بالمئة، مبينة أنه خلال ٨ سنوات لم تتسلم المحافظة سوى ٥ بالمئة من هذه النسبة لأسباب تراها العبيدي سياسية.
يشار إلى أن نائب محافظ صلاح الدين، اتهم الحكومة الاتحادية بعدم دعمها المحافظة في حين أنها تتدخل في جميع شؤونها.
وكشف أمين عزيز في تصريحات صحفية عن جاهزية مشروع جعل المحافظة إقليما وأن العمل به جار بشكل جاد.
وتابع عزيز أن الحكومة الاتحادية تلجأ إلى تعيين موظفين جدد في صلاح الدين من أبناء المحافظات الأخرى على الرغم من نسبة البطالة المرتفعة بين أبناء المحافظة، لافتا إلى أن المحافظة اتخذت في مناسبات عدة موقفا من السياسة التي تتبعها الحكومة الاتحادية تجاهها لكن دون جدوى.
وأوضح أن وفدا من المحافظة ومجلس المحافظة سيتوجه خلال الأسبوع الجاري إلى بغداد لإيصال الموقف النهائي للمحافظة من سياسة الحكومة الاتحادية إلى نوري المالكي، مبينا أن الحكومة في بغداد تعتبر حتى الآن محافظة صلاح الدين معقلا لصدام وهو ما يفسر مواقفها تجاه المحافظة.
بيد أن القيادي في ائتلاف دولة القانون سعد المطلبي رحب بمشروع إقليم صلاح الدين وقال "إن كان باستطاعتهم أن يكونوا إقليما ناجحا فلا ضير من ذلك"، مشددا على أن الأمر سيكون محفزا لبقية المحافظات لتخطو خطاها، معلنا عن تضامنه مع تحويل البلاد إلى أقاليم متعددة.
وفيما يخص اتهامات العبيدي للحكومة على أنها تتعامل مع تكريت باعتبارها مسقط رأس صدام، وصفها المطلبي بالفارغة وغير الصحيحة، داعيا العبيدي إلى زيارة المحافظات الجنوبية كي تتطلع بنفسها على الظلم الموجود فيها، على حد قوله، معربا عن سخطه بالقول "في العمارة لا توجد أرصفة مبلطة عكس الحال في صلاح الدين التي تحاول حكومتها منع الأموال عن المحافظات الأخرى"، معتبرا إياها بأنها تتاجر باسم مستضعفي وفقراء تكريت.
وعلى ما يقول المطلبي في تصريحه للمدى فأن الابتزاز السياسي من بعض الجهات السياسية لا يزال متواصلا، مستدركا بالقول "لو باستطاعة ساسة صلاح الدين القيام بهكذا خطوة لفعلوها دون الحاجة إلى تهديد"، مؤكدا عدم ثقة أهالي تكريت بنوابهم.
وأعرب المطلبي عن حزنه للظلم الذي يتعرض له أهالي صلاح الدين في السابق والوقت الحاضر، موضحا أن "هنالك عددا من المنازل كانت تتحكم بالمحافظة في النظام السابق، هي ذاتها اليوم وصلت إلى البرلمان وقيادة القوات المسلحة".

أزاحت أسلافها من "الرفيق والباشا والأفندي"

ألقاب "العلوية والسيد" تغزو العملية السياسية

□ متابعة/ المدى

يبدو أن لكل مرحلة سياسية يمر بها العراق ألقابها الخاصة التي تشير إلى طبيعة وشكل السلطات الحاكمة فيه، وهذا ما كانت تشير إليه ابتداء كلمات مثل المتصرف والباشا والأغا في الفترة العثمانية، والأفندي وصاحب المعالي في العهد الملكي وانتهاء بكلمات الرفيق وعضو الشعبة والسيد الرئيس القائد في عهد النظام السابق.
والواضح أن العهد العراقي الجديد لا يتخلف عن أسلافه في هذا السباق، فبعد أن تسابق في بدايته، الكثير من رواده على الألقاب "العلمية والأكاديمية"، انتشرت في السنوات الأخيرة مفردات جديدة لم تكن معهودة سابقا، وظهرت ألقاب جديدة أغلبها ذو طابع ديني وتمكنت من الاستحواذ على أجواء أغلب المؤسسات الحكومية، وحلت تقريبا محل المسميات الرسمية المتعارف عليها، بطريقة يعتبرها مراقبون أنها وصف واقعي لـ"أشكال ومضامين" الدول العراقية المتعاقبة.
هذا ما جاء به تقرير جديد لوكالة السومرية نيوز حيث استعرضت فيه الإطار التاريخي لتطور الألقاب ومواضع استخدامها.
ويقول الإعلامي إقبال محمد إن "الكثيرين تخلوا عن كلمة المحافظ أو رئيس المجلس وأصبح البديل عنها كلمة الحجي، وهذه الظاهرة تعد غريبة على الواقع العراقي بعد أن راجت عقب سقوط النظام السابق في العام ٢٠٠٣".
ويضيف محمد أن "هذه المسميات بدأت تربك حتى عمل الإعلاميين، لأننا عندما نذهب إلى مكان ما للقاء أحد المسؤولين ويجيبنا موظف الاستعلامات أو مدير مكتبه قائلا إن الحجي مشغول أو أن الحجي لم يأت بعد أو أن الحجي .. إلخ، نصاب بالحيرة ولا نعرف بالضبط من هو هذا الحجي، هل هو الذي جئنا لمقابلته أم انه شخص آخر، لا يمت له بصلة؟".
ويلفت محمد "والمشكلة أننا كثيرا ما نتردد بالاستفسار عن شخصية هذا الحجي، فهذا اللقب يطرح عادة على أن المقصود به هو المسؤول الأول في هذه الدائرة، حتى وإن كان هناك ألف حجي آخر فيها!"، ويستدرك "أما في المرات القليلة التي طلبنا فيها التعرف على اسم الحجي، فكانت ردة فعل موظفيه النتيجة غالبا في غير صالحنا.
ويقول زميله، حيدر البدري إن "المحيطين بالمسؤول يحاولون إضفاء هيبة أخرى عليه، فبدلاً من ذكر اسمه الصريح أو منصبه فأنهم يزيدون من ألقابه على شاكلة الحجي والشيخ أو السيد والعلوية".
ويضيف البدري لـ"السومرية نيوز" أن "المدير العام على سبيل المثال حين يسمع البعض وهم يطلقون على رئيس الوزراء نوري المالكي لقب الحجي وأبو إسراء، فأنه يتمنى بدوره أيضا أن يلقب بما هو قريب لذلك"، حسب تعبيره.
بدوره يقول المواطن أبو زهراء إن "المسؤولين في الدوائر بدأوا يعتمدون على الألقاب والمسميات الدينية من اجل أن يظهروا للناس والمراجعين أنهم أنزه من غيرهم من المسؤولين الذين لا يحملون تلك الألقاب".
ويوضح أبو زهراء في حديث لـ"السومرية نيوز" أن "المسؤول يعتقد انه إذا أطلق على نفسه الحجي سيعطي انطباعا أنه ليس فاسدا أو معصوما، وهذا استغلال للدين"، ويشدد على أن "هذا السلوك مرفوض"، داعيا "رئاسة الوزراء إلى اتخاذ تدبير بخصوص هؤلاء المسؤولين".
ويقول نائب محافظ بابل صادق المحنا إن "بناء دولة مؤسسات يتطلب أن تكون رموزها، مسماة بأسمائها المعلنة والمعروفة كدولة رئيس الوزراء وكل المسؤولين"، مشيراً إلى أن "المؤسسة الرسمية ليست ملكاً لجهة أو شخص معين سواء كان سيداً أو حاجاً أو علوية".
ويشير المحنا إلى أن "المسؤولين أو الرموز في تلك الدوائر الحكومية هم الذين تشخص إليهم الأنظار ولذلك عليهم المحافظة على مسمياتهم الوظيفية من اجل أن يكونوا قدوة لغيرهم في كل شيء".
ويؤكد المحنا أنه "يجب أن تليق المسميات بالكل وليست هي من باب الانتقاص"، موضحا أن "كلمة السيد علامة فارقة يتشرف بها الكل وكذلك كلمة الحاج، ولكن في الدوائر الرسمية يجب أن تكون المسميات بأسماء المسؤولين".
من جانبه، يؤكد عضو مجلس محافظة بابل عقيل السيلاوي أن "انتشار هذه المفردات أضاع الكثير من الألقاب العلمية والاختصاصات المهنية التي يمارسها الكثير من الأشخاص في الدولة العراقية في الوقت الحاضر".
ويلفت السيلاوي إلى أن "ألقاب الحجي والسيد وغيرها ترددت خلال السنوات الماضية، سواء كان المسؤول كبير السن أو صغيرا، مؤديا فريضة الحج أم لم يؤدها".
ويدعو السيلاوي إلى "مراجعة هذا الموضوع وإعطاء كل شخص مكانته التي يستحقها وفقاً لموقعه"، مبينا أن "العلاقات الاجتماعية لها شأنها والأوساط المهنية لها شأنها الآخر".
وفي الوقت الذي اعتبر فيه بعض رجال الدين أن هذه الألقاب لا تعد انتقاصاً للمسؤول، أشار آخرون إلى أنها تنافي توجه الدولة العراقية الحديثة وهي اعتراف بأن العملية السياسية في العراق تسير وفقا لرؤى جهات دينية، وهي السبب وراء انتشار هذه المفردات.
ويقول رئيس مؤسسة الحلة للدراسات الإنسانية والعلمية والدينية، الشيخ سعيد حسن الحلي، أن "إطلاق كلمة الحاج بشكل عام، تعارض تماما التطلعات الجديدة للدولة العراقية، على اعتبار أنها دولة ديمقراطية في بلد يضم خليطا متجانسا من المسلمين وغير المسلمين".
ويضيف الحلي أن "كلمة الحاج ليست لقبا أو كنية، وإنما تطلق على كل من ذهب إلى بيت الله الحرام وحج البيت واعتمر فيه"، مضيفا أن "كثرة الكلمات أو الأقاويل بإطلاق كلمة الحاج على السادة المسؤولين، تظهر أن الحوزة العلمية ورجال الدين هم المشرفون على الحكومة، وأن الحكومة في العراق ذات طابع ديني".

اشارات مقلقة من الاجهزة الامنية للمتظاهرين

الدور الجديد لسيارة الإسعاف في ساحة التحرير

□ عن: أفكار عن العراق

يوم الجمعة ٢٧ أيار، تجمّع ما بين ٢٥٠ – ٥٠٠ عراقي في ساحة التحرير ببغداد استعدادا ليوم آخر من الاحتجاجات.
وأطلق المحتجون على الحدث اسم "جمعة الوعد الكاذب" أو "جمعة القرار".
كان على المشاركين في الاحتجاج المرور عبر سلسلة من نقاط التفتيش التي تؤدي الى الساحة، حيث تم خضوعهم للتفتيش، كما سحبت منهم القوات الأمنية أجهزة التسجيل والكاميرات.
تقع الساحة قريبا من المنطقة الخضراء التي يمكن الوصول إليها عن طريق عبور احد الجسور الذي أغلقته قوات الشرطة بشكل كامل كما حصل في السابق.
كثير من القضايا تم التعبير عنها من قبل المشاركين في الاحتجاج. فالبعض منهم دعا إلى تحسين الخدمات العامة وتشغيل العاطلين وهما المطلبان الأساسيان منذ بداية الاحتجاجات في كانون الثاني.
آخرون طالبوا بإطلاق سراح أبنائهم المعتقلين لدى الحكومة. القليل غيرهم نددوا بمخططات الكويت في بناء ميناء كبير في الخليج الذي يمكن أن يتعارض مع ميناء البصرة العراقي، وقام غيرهم بالاستخفاف بالعهد الذي قطعه رئيس الوزراء نوري المالكي الخاص بتحسين عمل الوزارات خلال ١٠٠ يوم.
احد المحتجين اخبر الصحافة بان الحكومة قد فقدت شرعيتها لأنها فشلت في الإيفاء بوعودها التي قطعتها. كما ذكرت التقارير ترديد أناشيد و ترنيمات تدعو إلى انسحاب القوات الاميركية من البلاد بحلول نهاية العام. هذه المطالب ترددت في الاحتجاجات السابقة أيضا.
مجموعة صغيرة من المحتجين ابتعدت عن ساحة التحرير واتجهت إلى مبنى مجلس محافظة بغداد، وتوقفت هناك لفترة قصيرة. وذكرت التقارير أن أربعة ناشطين من منظمي الاحتجاج تم اعتقالهم في ذلك اليوم. في البداية أخذتهم قوة من جنود الفرقة ١١ من الجيش العراقي ثم سلمتهم إلى وحدة أخرى، قبل وضعهم في سيارة إسعاف والذهاب بهم إلى مكان مجهول.
كان الناشطون الأربعة من طلبة أكاديمية ومعهد الفنون الجميلة في العاصمة بغداد، وكانوا يقودون التظاهرات منذ شهر شباط. يقال إنهم كانوا يخططون لحدث كبير في ٧ حزيران لتأشير نهاية المئة يوم التي منحها المالكي للوزارات. أما اصطحابهم في سيارة إسعاف بدلا من سيارات الشرطة أو الجيش، فان ذلك قد يشير إلى مصير سيء ينتظرهم.
لقد شددت الحكومة قبضتها على المتظاهرين في وقت متأخر، وهناك الكثير من القصص عن الإساءات والتعذيب الذي تمارسه الحكومة ضدهم.
بينما تستمر الاحتجاجات في كل يوم جمعة في بغداد على مدى الأشهر الخمسة الماضية، فلا نرى الكثير من المواطنين في الشوارع منذ فترة. السبب الرئيسي في ذلك هو أسلوب الجزرة والعصا الذي يستخدمه رئيس الوزراء نوري المالكي لغرض ترغيبهم وتخويفهم.
إن اعتقال المنظمين الأربعة هو مثال واحد على هذه السياسة. ويمكن ان يشهد الشهر القادم عددا اكبر من العراقيين المحتجين، اذ ان فترة المئة يوم التي حددها رئيس الوزراء سوف تنتهي والقليل يتوقعون حدوث تغييرات كبيرة.

□ ترجمة المدى

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير: فخري كريم
المدير العام: غادة العاملي
مدير التحرير التنفيذي: عامر القيسي
مدير تحرير الملاحق: علي حسين
مدير التحرير الاداري: نزار عبدالستار
مدير التحرير الثقافي: علاء المفرجي
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس – محلة ١٠٢ – زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ – ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩ بيروت. الحمرا.شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام و الثقافة و الفنون